

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في تشاد لعام 2018

الملخص التنفيذي

ينص الدستور الجديد الذي أصبح سارياً في مايو/أيار على أن الدولة علمانية ويؤكد الفصل بين الدين والدولة. كما يكفل الدستور حرية العقيدة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بناء على الديانة. ويحظر "الدعاية الطائفية" التي تعيق الوحدة الوطنية. أبطت الحكومة على الحظر الذي فرضته على الجماعة الوهابية الرئيسية ولكن كان من الصعب تطبيق هذا الحظر. وقد استمر أولئك الذين يطبقون هذا التفسير للإسلام في عقد اللقاءات وممارسة الشعائر الدينية في مساجدهم الخاصة. وفي أبريل/نيسان، انتقد المؤتمر الأسقفي للأساقفة الكاثوليكيين عملية التعديل الدستوري وطالب بالمزيد من التشاور والاستفتاء. وفي مايو/أيار، خلال تنصيب الحكومة الجديدة، رفض اثنان من الوزراء المسيحيين الجدد أداء اليمين المطلوبة باسم "الله Allah"؛ وقد قام الرئيس إدريس ديبي بفصل الوزير الذي رفض أداء القسم باسم الله على الفور. استمرت الجماعات الدينية والمجتمع المدني في التعبير عن القلق بشأن أداء اليمين لتولي المنصب، وصرحوا أن ذلك جاء مخالفاً للطبيعة العلمانية للدولة واستبعد المسيحيين.

استمر القادة الدينيون في رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجمات الارهابية والدعوة لبطء الأمن في أماكن العبادة. في اليوم الوطني للصلاة، المصادف 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، صرح كل من القادة الدينيين، بمن فيهم الأمين العام للمنظمة الإنجيلية التشادية الجامعة، ورئيس الأساقفة الكاثوليك في أنجَمينا، ورئيس مجلس الشؤون الإسلامية، بدعمهم العلني لتصريحات الرئيس الداعية إلى التسامح الديني.

استضاف السفير الأمريكي مادية إفطار في مايو/أيار للقادة الدينيين بمن فيهم ممثلون عن الإسلام والروم الكاثوليك، والبروتستانت والبهائيين ومسؤولون حكوميون؛ كما استضاف مادية إفطار ثانية للنساء، شملت مسؤولات حكوميات وإعلاميات وممثلات عن منظمات المجتمع المدني. وقد ناقش الضيوف في كلتا المناسبتين الحرية الدينية والتسامح. وحافظ السفير الأمريكي وممثلو السفارة الآخرون على حوار مع الزعماء المسلمين والروم الكاثوليك والبروتستانت حول الحرية الدينية ودعموا برامج التواصل والتوعية التي شجعت على التسامح الديني والتفاهم المتبادل، مثل اليوم العالمي للحرية الدينية في أكتوبر/تشرين الأول، بالشاركة مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 15.8 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2018). ووفقاً لأحدث إحصاء تم إجراؤه في 2014-2015 فإن 52.1 في المائة من السكان هم من المسلمين، و23.9 في المائة من البروتستانت، و20 في المائة من الروم الكاثوليك، و0.3 في المائة من الأرواحيين، و0.2 في المائة من المسيحيين الآخرين، و2.8 في المائة من غير المتدينين، و0.7 في المائة لم يتم تحديد انتمائهم. ويتبع معظم المسلمين الطريقة الصوفية التيجانية. وهناك أقلية من المسلمين تتمسك بمعتقدات مرتبطة بالوهابية أو السلفية. أما معظم البروتستانت فهم أعضاء في الجماعات المسيحية الإنجيلية. وهناك أيضاً مجموعات صغيرة من البهائيين وشهود يهوه.

يمارس معظم الشماليين الإسلام، ويمارس معظم الجنوبيين المسيحية أو الديانات الأصلية؛ ويختلط التوزيع الديني في المناطق الحضرية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور الجديد الذي أصبح سارياً في مايو/أيار على أن الدولة علمانية ويؤكد الفصل بين الدين والدولة. يكفل الدستور حرية العقيدة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بناء على الديانة. يجوز تنظيم هذه الحقوق بموجب القانون، كما يجوز تقييدها فقط بموجب القانون لضمان الاحترام المتبادل لحقوق الغير ومراعاة الدواعي "الحتمية" لحماية النظام العام والأخلاق الحميدة. ويحظر [الدستور] "الدعاية الطائفية" التي تنتهك الوحدة الوطنية أو الطبيعة العلمانية للدولة.

ويتطلب الدستور الجديد أداء القسم عند تولي المناصب الخاصة بالوزراء، وهو ما لم يكن مطلوباً سابقاً من الوزراء أو البيروقراطيين. تنص المادة 105 على أن "رئيس الجمهورية يقوم بتعيين الوزراء. وقبل تولي المنصب، يتعين على كل وزير أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية وفقاً للصيغة المذهبية التي ينص عليها القانون." وينص القانون في الأصل على وجوب أداء اليمين تحت [رعاية] "الله" Allah؛ إلا أنه بعد التعرض لانتقادات تم تغيير ذلك في يونيو/حزيران إلى "تحت [رعاية] الله God" أو "تحت [رعاية] الله Allah".

ووفقاً لأحكام القانون، يتعين على جميع المؤسسات الدينية وغيرها التسجيل لدى وزارة الإدارة الإقليمية، والأمن العام، والحكم المحلي. كما يجب على المؤسسات تقديم قائمة بجميع الأعضاء المؤسسين ومناصبهم في المؤسسة، والسيرة الذاتية للمؤسسين مع صور عن بطاقات الهوية الخاصة بهم، ومحاضر الاجتماعات الخاصة بالتأسيس، وخطاب إلى الوزير يتضمن طلب للتسجيل، والمصدر الرئيسي لدخل المؤسسة، وعنوانها، ونسخة من اللوائح والإجراءات، والوثائق القانونية للمؤسسة. تحقق وزارة الإدارة الإقليمية، والأمن العام، والحكم المحلي في خلفية كل عضو مؤسس وتصدر تصريحاً مؤقتاً لمدة 6 شهور قابلاً للتجديد لتمكين المؤسسة من ممارسة نشاطاتها وذلك لحين إصدار الموافقة والتصريح النهائي. إذا لم تسجل المؤسسات لدى الوزارة، لا تعتبر كياناً قانونياً ولا يمكنها فتح حسابات مصرفية أو إبرام عقود؛ وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى حظر إحدى الجماعات. وقد يخضع مؤسسو المجموعة أو أعضاء مجلس الإدارة للسجن لمدة شهر إلى عام وغرامة تتراوح بين 50,000 إلى 500,000 فرنك أفريقي (83 إلى 830 دولار). ولا يمنح التسجيل امتيازات ضريبية أو مزايا أخرى.

بموجب مرسوم وزاري، يُحظر ارتداء البرقع الذي يعرف بحسب إعلان وزاري بأنه أي رداء يُظهر العينين فقط. كما ينطبق الإعلان الوزاري أيضاً على ارتداء النقاب، رغم أن ذلك لا يتم تطبيقه على نطاق واسع.

ينص الدستور على علمانية التعليم الحكومي. وتحظر الحكومة التعليم الديني في المدارس الحكومية ولكنها تسمح للطوائف الدينية بتشغيل مدارس خاصة.

أنشأت الحكومة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي يشرف على الأنشطة الدينية الإسلامية، بما في ذلك بعض مدارس اللغة العربية ومؤسسات التعليم العالي، ويمثل البلاد في المحافل الإسلامية الدولية. أتباع المذهب الوهابي غير ممثلين رسمياً في المجلس، وهم محظورون من قبل الحكومة. يضطلع إمام انجمينا الأكبر، وهو إمام تختاره لجنة من شيوخ المسلمين وتعتمده الحكومة، بدور الرئيس الفعلي للمجلس الأعلى

للشؤون الإسلامية ويشرف على كبار الأئمة في كل أقاليم البلاد الـ 23. ويتمتع بسلطة تقييد الجماعات الإسلامية ومنعها من التبشير الديني، وتنظيم محتويات الخطب الدينية في المساجد، والرقابة على أنشطة المنظمات الخيرية الإسلامية. وهو لا يقوم بتقنين العظات الدينية، من حيث الممارسة العملية.

ينص الدستور على إلزامية الخدمة العسكرية ويحظر التذرع بالمعتقدات الدينية "لتحاشي الالتزام الذي تقتضيه المصلحة الوطنية". إلا أن الحكومة لا تطبق نظام التجنيد الإجباري.

يضطلع مكتب مدير الشؤون الدينية والتقليدية، تحت إشراف وزارة الإدارة الإقليمية، والأمن العام، والحكم المحلي، بالإشراف على الشؤون الدينية. والمكتب مسؤول عن التوسط في النزاعات بين الطوائف، والإبلاغ عن الممارسات الدينية، وتنسيق مناسك الحج، وضمان الحرية الدينية.

وبحسب لوائح هيئة مراقبة عائدات البترول، والمجلس الحكومي الذي يشرف على توزيع عائدات البترول، يتشارك القادة المسلمون والمسيحيون بتبادل منصب قيادة المجلس بالتناوب. ويتم تولي المنصب لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية التجديد لمرة واحدة فقط.

والبلد طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

استمرت الحكومة في حظر الجماعة الوهابية الرئيسية، أنصار السنة؛ إلا أنه كان من الصعب تطبيق الحظر واستمر أتباع الحركة في عقد لقاءات وممارسة الشعائر في الجوامع الخاصة بهم. كما استمروا في الحصول على الإيرادات من قادتهم أو من الأفراد.

وفي أبريل/نيسان، وجه مؤتمر الأساقفة في تشاد، وهو الجهة الممثلة للأساقفة الكاثوليك في البلاد، انتقاداً علنياً لعملية التعديل الدستوري، وطالب بالمزيد من التشاور والاستفتاء العام بدلاً من التصويت البرلماني لإقرار التعديل. وعبر الأساقفة عن قلقهم من أن العملية تنطوي على احتمالية التسبب في "انقسامات حادة" بين المواطنين. وصرحوا أيضاً أن أداء اليمين الخاصة بتولي المنصب يتعارض مباشرة مع المادة الأولى من الدستور الجديد، التي تؤكد أن البلد هو دولة علمانية، والمادة 14 التي تؤكد "المساواة أمام القانون بدون تمييز على أساس الأصل أو العرق أو نوع الجنس أو الدين أو الرأي العام أو المكانة الاجتماعية."

خلال حفل تنصيب المجلس الوزاري الجديد في 10 مايو/أيار، كان مطلوباً من الوزراء أداء اليمين لأول مرة منذ أن نال البلد استقلاله في عام 1960. وتضمن نص اليمين المستخدمة في حفل التنصيب عبارة "باسم الله القدير *in the name of Allah the Almighty*". وخلال الحفل، رفض وزيران مسيحيان جديان أداء اليمين بالتنصيب. ورفضت مادلين أليغو، وزيرة الخدمات البريدية الجديدة، استخدام اسم "الله Allah" أثناء أداء اليمين واستبدلت اسم "Allah" بـ "God". وبعد الرفض المبدئي لهذه الصياغة، صرح رئيس المحكمة العليا سمير آدم النور بقبول هذا الحلف، بعد تدخل شخصي من الرئيس ديبي، وفقاً للتقارير. وقد رفضت روزين أماني دجيبيروغي، وهي مسيحية بروتستانتية ووزيرة جديدة للملاحة المدنية، أداء اليمين على الإطلاق وقالت إن إيمانها المسيحي يمنعها من الحلف أو القسم على الكتاب المقدس. وقد أقالها الرئيس ديبي فوراً وأعلن استبدالها.

استمر أفراد المجتمع المدني والجماعات الدينية في التعبير عن القلق بشأن أداء اليمين الجديدة لتولي المنصب، ويعزو البعض ذلك على أساس أنه يتعارض مع الطبيعة العلمانية للدولة، وقال البعض الآخر إن ذلك يستبعد المسيحيين. وخلال الاجتماع المنعقد في 16 يوليو/تموز والذي نظّمته المنظمة الإنجيلية التشادية الجامعة، عارض القساوسة بالإجماع يمين تولي المنصب على أسس طائفية لأن ذلك يتعارض من حيث المبدأ مع كون الدولة علمانية وقالوا بأن اليمين يجب ألا تتضمن أية دلالات دينية. وصرحوا أن أداء يمين تولي المنصب يتعارض مباشرة مع المادة الأولى من الدستور الجديد، والتي تؤكد بأن البلد هو دولة علمانية، والمادة 14 التي تؤكد "المساواة أمام القانون بدون تمييز على أساس الأصل أو العرق أو نوع الجنس أو الدين أو الرأي العام أو الوضع الاجتماعي".

وبسبب القيود الاقتصادية والمالية، أوقفت الحكومة حملتها التعليمية العامة التي استمرت لمدة طويلة في وسائل الإعلام الوطنية لإبلاغ الأفراد عن حظر البرقع.

استمرت الحكومة في نشر قوات الأمن حول أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية على حد سواء، وخصوصاً في أيام الجمعة حول الجوامع وأيام الأحد حول الكنائس، بالإضافة مناسبات دينية أخرى.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

واصل القادة الدينيون رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجمات الارهابية والدعوة للاستمرار في مواصلة توفير المزيد من الأمن في أماكن العبادة.

يتكون المنتدى الإقليمي للحوار بين الأديان من ممثلين عن الكنائس البروتستانتية، والكنيسة الكاثوليكية والجماعة الإسلامية، وقد انعقد بصفة دورية. وفي اليوم الوطني للصلاة في نوفمبر/تشرين الثاني، أعادوا التأكيد علانية على التزامهم بتنقيف جماعاتهم حول ضرورة التعايش السلمي.

واصل رئيس الأساقفة الكاثوليك الجديد في انجامينا. إدموند جيتانغار، السعي لجمع أموال من مصادر غير حكومية ومصادر دولية لإعادة بناء الكاتدرائية الكاثوليكية في انجامينا بعد أن تعرضت للتدمير في عام 1980 أثناء الحرب الأهلية في البلاد وظلت مغلقة. وفي مايو/أيار، أعلن تأسيس جمعية مقرها فرنسا لدعم جمع التبرعات للمشروع.

كان المسلمون والمسيحيون عادة ما يحضرون طقوس واحتفالات بعضهم البعض.

القسم الرابع: سياسة الحكومية الأمريكية ودورها

استضاف السفير الأمريكي مأدبة إفطار في مايو/أيار حضرها أكثر من خمسين من القادة الدينيين، بمن فيهم ممثلون عن الكاثوليك والبروتستانت والمسلمين والبهائيين، كما حضرها مسؤولون حكوميون. ناقش الحاضرون في مأدبة الإفطار الحرية الدينية والتسامح في البلاد. كما استضاف مأدبة إفطار ثانية مخصصة للنساء تضمنت 41 من المشاركات بمن فيهن مسؤولات حكوميات وإعلاميات وممثلات عن منظمات المجتمع المدني. وواصل مسؤولو السفارة عقد لقاءات منتظمة مع الأئمة في فصول تدريبية وورش عمل لتعزيز التسامح وحقوق الإنسان، مثل ترشيح أحد أعضاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية للمشاركة في ورشة عمل خاصة بالحوار بين الأديان. واجتمع السفير وممثلو السفارة مع إمام انجامينا الأكبر ومع قادة

كاثوليك وبروتستانت وبهائيين لمراقبة وتشجيع الحرية الدينية والتسامح وكذلك لمناقشة الجهود المبذولة لمواجهة الرسائل المتطرفة المتعلقة بالدين.